

بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ: 7 سبتمبر/أيلول 2020 رقم الوثيقة: MDE 18/2997/2020

لبنان: التحقيق الدولي وحده يضمن حقوق ضحايا انفجار بيروت ف الكشف عن الحقيقة، وتحقيق العدالة، وإتاحة سبل الانتصاف

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه بعد مضي شهر على الانفجار الهائل الذي هز مرفأ بيروت، يتضح على نحو متزايد أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات اللبنانية للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في 4 أغسطس/آب ليست مستقلة ولا حيادية. لذا تكرر المنظمة دعوتها إلى إنشاء آلية دولية لتقصي الحقائق لضمان حقوق الضحايا في الحقيقة، والعدالة، وسبل الانتصاف.

وقد أطلق هذه الدعوات الضحايا وأقرباؤهم ومنظمات ناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان. فرفضتها مختلف السلطات اللبنانية ومن ضمنها رئاسة الجمهورية. وشدد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة على الحاجة لإجراء تحقيقات مستقلة والإصغاء لدعوات الضحايا إلى المساءلة. كانت المساءلة أيضاً من أبرز المطالب التي أطلقها آلاف المحتجين الذين تدفقوا إلى الشوارع بعد أربعة أيام من وقوع الانفجار وجُوبهوا بالاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش وقوى الأمن، ما أدى إلى وقوع مئات الإصابات.

وفي 5 أغسطس/آب أنشأت الحكومة اللبنانية لجنة برئاسة رئيس الوزراء لإجراء ما يُسمى "بتحقيق إداري" مدته خمسة أيام. وفي 10 أغسطس/آب أعلن النائب العام التمييزي توقيف 19 شخصاً في أعقاب تحقيق أمر بإجرائه في 5 أغسطس/آب. ورفع توصية إلى الحكومة - نُقذت في حينه - بوجوب أن يُسند التحقيق إلى المجلس العدلي - وهو محكمة استثنائية تفتقر إجراءاتها بطبيعتها إلى الاستقلالية والحياد بسبب تركيبة أعضائها، وعدا ذلك لا تستوفي المعايير الدولية العادلة. ومن المستغرب بالنسبة لقضية صدرت فيها هذه المزاعم الخطيرة ضد هيئات رسمية ألا يتمتع المجلس المذكور بالاختصاص لمقاضاة مسؤولين حاليين ومن ضمنهم رئيس الجمهورية والوزراء.

الانفجار ورد الفعل

أودى الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020 بحياة ما لا يقل عن 190 شخصاً وأوقع أكثر من 6500 جريح وهجر أو شرد زهاء 300,000 شخص. وأدى أيضاً إلى خسارة قرابة 70,000 عامل لوظائفهم، وأثر تأثيراً مباشراً في 12,000 أسرة¹ وأعلن نقيب الأطباء في بيروت أن 2,000 طبيب أصيبوا بجروح أو دُمرت عياداتهم بفعل الانفجار. وأصبحت المستشفيات الرئيسية الأربعة في بيروت بأضرار جسيمة. ووصلت الأضرار المادية إلى مسافة 20 كيلومتراً من مركز الانفجار. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تضرر 40,000 مبنى، ولحقت أضرار بالغة بـ 3,000 مبنى سكني.

ويُقدّر البنك الدولي تكلفة الأضرار المادية بـ 3.8 - 4.6 بليون دولار أمريكي وتكلفة الخسائر الاقتصادية ما بين 2.9 - 3.5 بليون دولار أمريكي.² ويواجه لبنان ذلك في وقت يترنح في أصلاً جراء أزمة اقتصادية ومالية، واضطرابات سياسية، وتفشي جائحة كوفيد-19. وكان السكان يعانون أصلاً نقصاً شديداً في الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه النظيفة (كان انقطاع الكهرباء يصل لغاية 22 ساعة يومياً في الأسبوع الذي سبق وقوع الانفجار)، وانخفاضاً فوضوياً في سعر العملة اللبنانية في أقل من سنة، وخسائر هائلة في الوظائف، وتخفيضات شديدة في الأجور بما في ذلك في القطاع الصحي الذي يعمل أصلاً فوق طاقته. وبين أكتوبر/تشرين الأول 2019 ومارس/آذار 2020 (عندما بدأ العمل بالقيود المفروضة على التنقل لمواجهة تفشي الجائحة)، نزل عشرات الآلاف من المحتجين في شتى أنحاء لبنان إلى الشوارع للتنديد بالفساد المستشري في أوساط النخبة الحاكمة. وقد ردد الكثيرون شعار "كلن يعني كلن" للإشارة إلى أنهم فقدوا الثقة في الطبقة السياسية بأكملها ورفضوها بدون أي استثناء.

وبحسب ما قاله الرئيس ميشال عون، نجم الانفجار عن 2750 طنناً من مادة نترات الأمونيوم المخزنة منذ سنوات في المرفأ. وفي رد الفعل الفوري للمسؤولين في الدولة عقب الانفجار تبادلوا الاتهامات باللأئمة على الحادثة. بيد أن عدداً من الوثائق الرسمية تسرّب منذ ذلك الحين إلى الصحافة، بما في ذلك المراسلات الرسمية ومستندات المحاكم التي تشير إلى أن سلطات الجمارك وسلطات الأجهزة العسكرية والأمنية - علاوة على السلطة القضائية - حذرت الحكومات المتعاقبة من التكديس الخطر للمواد الكيماوية المتفجرة في الميناء في 10 مناسبات على الأقل خلال السنوات الست الماضية.³

¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لبنان: انفجارات مرفأ بيروت، تقرير الحالة رقم 7 اعتباراً من 25 أغسطس/آب 2020، 25 أغسطس/آب 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Beirut%20Port_SitRep%20No.7_AR.pdf

² البنك الدولي، سؤال وجواب: تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت - أغسطس/آب 2020، 31 أغسطس/آب 2020، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/08/30/qa-beirut-rapid-damage-and-needs-assessment-august-2020>

³ أسوشيايتد برس، "تحذير المسؤولين منذ زمن طويل من المواد الكيماوية المتفجرة في مرفأ بيروت"، 8 أغسطس/آب 2020، apnews.com/6bec1c8ecb5061bf2dd98107aeb151d9 (بالإنجليزية)

وقد اعترف الرئيس ميشال عون في مقابلة متلفزة أجريت معه في 7 أغسطس/آب أنه أُبلغ بوجود المواد المخزنة قبل حوالي ثلاثة أسابيع من وقوع الانفجار، وقال إنه أصدر حينها أوامر فورية للسلطات العسكرية والأمنية للقيام "بما يلزم". وأضاف بأن مسؤوليته انتهت عند هذا الحد؛ لأن عليه أن يحترم تراتبية السلطات في المرفأ.⁴

وفي 8 أغسطس/آب تجمع آلاف المحتجين في ساحة الشهداء في بيروت للمطالبة بالعدالة للضحايا، ووضع حد للإفلات من العقاب في البلاد على نحو أشمل، واستقالة الحكومة. فرد عناصر الجيش وقوى الأمن اللبنانية باتباع سياسية إطلاق النار بهدف إلحاق الأذى بالمحتجين العزل، مطلقيين قنابل الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي والكريات المعدنية بنهور وأوقعت ما يزيد على 230 إصابة.⁵

وفي 10 أغسطس/آب استقالت الحكومة، لكنها استمرت في تصريف الأعمال.

الإطار الزمني للتحقيقات المحلية

أنشأت الحكومة في 5 أغسطس/آب لجنة برئاسة رئيس الوزراء وضمت أيضاً وزراء الدفاع، والداخلية، والعدل، ورؤساء الأجهزة العسكرية والأمنية لإجراء ما وُصف بأنه "تحقيق إداري" مدته خمسة أيام في انفجار مرفأ بيروت.⁶ ولم تُصدر اللجنة حتى الآن أي بيانات علنية.

وفي 10 أغسطس/آب أعلن النائب العام التمييزي - في ما بدا أنه تطور منفصل - توقيف 19 شخصاً في أعقاب تحقيق أمر قوى الأمن الداخلي بإجرائه في 5 أغسطس/آب.⁷ وقال إن الجيش شارك أيضاً في التحقيق إثر أمر أصدره المدعي العام العسكري، وبحسب بيان النائب العام التمييزي ركز التحقيق على محور الأسباب المباشرة وغير المباشرة للانفجار، ومحور قضية الباخرة التي جلبت المواد المتفجرة إلى المرفأ، ومحور المسؤوليات.⁸

وأوصى النائب العام التمييزي في البيان نفسه بأن تحيل الحكومة القضية إما إلى محكمة عسكرية نظراً لأنها تخضع لاختصاصها أو إلى المجلس العدلي - وهو محكمة استثنائية - بسبب ضخامة الجريمة. فأحالت الحكومة القضية إلى المجلس العدلي في اليوم ذاته.

وفي 13 أغسطس/آب قِيلَ لمجلس القضاء الأعلى تعيين قاضي تحقيق سمّته وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال.⁹ وحتى تاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2020، كان قاضي التحقيق قد أصدر مذكرات توقيف بحق 25 مشتبهاً فيهم، بينهم المدير العام لمرفأ بيروت والمدير العام للجمارك اللبنانية، فأوقفوا جميعهم.¹⁰

عمليات تشوبها عيوب

ترى منظمة العفو الدولية أن لا "التحقيق الإداري" ولا التحقيق الذي يجريه المجلس العدلي يمثلان إجراءات قضائية مستقلة وحيادية.

"فالتحقيق الإداري" ليس عملية مستقلة أو حيادية بطبيعته؛ لأن من يجريه هو لجنة مؤلفة من وزراء الحكومة والجيش والقوى الأمنية، وهذه مؤسسات أصبحت هي نفسها في دائرة الاتهام.

والمجلس العدلي هو عبارة عن محكمة خاصة تتسلم القضايا التي تحيلها إليها الحكومة بناءً على توصية وزير العدل. وتتمتع بالاختصاص في القضايا التي تتعلق، من جملة أمور، بالاغتيالات أو محاولات اغتيال كبار السياسيين، والدبلوماسيين، والشخصيات الدينية، علاوة على الحالات المرتبطة بالعنف السياسي والإرهاب.

⁴ أسوشياتد برس، "تحذير المسؤولين منذ زمن طويل من المواد الكيماوية المتفجرة في مرفأ بيروت"، 8 أغسطس/آب 2020، apnews.com/6bec1c8ecb5061bf2dd98107aeb151d9 (بالإنجليزية)

⁵ منظمة العفو الدولية، لبنان: الجيش وقوى الأمن يهاجمون المحتجين العزل في أعقاب انفجار المرفأ - شهادات جديدة (11 أغسطس/آب 2020)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/08/lebanon-military-and-security-forces-attack-unarmed-protesters-following-explosions-new-testimony/

⁶ الوكالة الوطنية للإعلام، "الحكومة تجتمع في قصر بعبدا، وتعلن حالة الطوارئ لمدة أسبوعين في بيروت"، 5 أغسطس/آب 2020، nna-leb.gov.lb/en/show-

⁷ الوكالة الوطنية للإعلام، "عويديات يدعو قوى الأمن الداخلي إلى إجراء تحقيقات فورية في انفجار المرفأ"، 5 أغسطس/آب 2020، nna-leb.gov.lb/en/show-

⁸ النهار، "عويديات عرض نمط ومنهج التحقيق في انفجار المرفأ"، 10 أغسطس/آب 2020، bit.ly/32JtHFI (بالإنجليزية)

⁹ مجلس القضاء الأعلى مفوض بتوظيف وتدريب القضاة، والإشراف على عمل السلطة، وضمان استقلاليتها، ولمزيد من المعلومات انظر اللجنة الدولية للفقهاء القانونيين، مجلس القضاء الأعلى اللبناني على ضوء المعايير الدولية، مارس/آذار 2017، www.icj.org/wp-content/uploads/2017/03/Lebanon-Memo-re-HJC-Advocacy-Analysis-Brief-2017-ARA.pdf

¹⁰ نهارنت، "توقيف جميع المتهمين الخمسة والعشرين في إطار التحقيق بانفجار بيروت" 1 سبتمبر/أيلول 2020، <http://www.naharnet.com/stories/en/274593-all-25-suspects-in-beirut-blast-probe-in-custody> (بالإنجليزية)

وتجد منظمة العفو الدولية العديد من بواعت القلق تجاه مدى تماشي تركيبة المجلس العدلي وإجراءاته مع الواجبات المترتبة على لبنان كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

فالحكومة تعيّن الأعضاء الخمسة للمجلس العدلي في أعقاب توصية يقدمها وزير العدل ويوافق عليها مجلس القضاء الأعلى.¹¹ كما أن وزيرة العدل تسمّي القاضي الذي يتولى إجراء تحقيق في القضية المحالة إلى المجلس العدلي مع مراعاة موافقة مجلس القضاء الأعلى على الاسم.¹² وتتعارض هذه الأحكام مع الواجبات المترتبة على لبنان - حسبما هي محددة في دستوره والقانون الدولي - لحماية السلطة القضائية وضمان استقلالها عن السلطة التنفيذية.¹³

كما تثير حقيقة أن الحكومة هي التي تختار القضايا التي تحال إلى المجلس العدلي - بناء على توصية وزيرة العدل - بواعت قلق من أن اختيارها للمقاضاة أمام هذه المحكمة ربما يستند إلى اعتبارات سياسية بدلاً من الأحقية القانونية. وتتشدد المعايير الدولية على أهمية عدم استبدال اختصاص المحاكم العادية: "لا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية".¹⁴

ولا يتمتع المجلس العدلي بالاختصاص لمقاضاة المسؤولين الحاليين أو السابقين ومن ضمنهم رئيس الجمهورية والوزراء. وهذا مصدر قلق خاص في هذه القضية نظراً للمزاعم الجدية بأن الهيئات الرسمية مسؤولة عن الأحداث المأساوية التي وقعت في 4 أغسطس/آب. وقد ترتب على ذلك حتى الآن عواقب فعلية؛ ففي 14 أغسطس/آب عقب إحالة القضية إلى المجلس العدلي أعلن أحد قضاة التحقيق الأولي الذي أجري بأمر من النائب العام التمييزي تعليق استجواب مقرر لوزراء المالية والأشغال العامة السابقين والحاليين، وأشار على سبيل التوضيح إلى أنه علق الاستجوابات بانتظار وصول كتاب من قاضي التحقيق المعين بشهر فيه انتفاء الاختصاص لإجراء عمليات الاستجواب هذه؛¹⁵ فالمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وحده لديه الاختصاص لمقاضاة مسؤولين حاليين وسابقين.¹⁶ ومن المفترض أن يتكوّن من سبعة نواب يُختارون بموجب تصويت في مجلس النواب، وثمانية قضاة من ذوي الرتب العالية تعينهم السلطة القضائية بحسب رتبهم، وفي حال تساوي الرتب فيحسب ترتيب الأقدمية. بيد أنه يظل هيئة غير مُكوّنة. وفي فبراير/شباط 2019 وفي خضم الجدل الواسع الذي دار حول إدارة الحكم في البلاد، دعا رئيس مجلس النواب إلى عقد جلسة لانتخاب النواب السبعة لعضوية المجلس الأعلى، وقد تم ذلك بحسب الأصول في شهر مارس/آذار 2019. بيد أن السلطة القضائية لم تعين حتى الآن أعضائها الثمانية.

ولا يمكن بأي حال تقديم استئناف ضد قرارات المجلس العدلي حتى ولو تضمنت عقوبة الإعدام إلا إذا قرر المجلس نفسه إجراء تحقيق تكميلي في القضية.¹⁷ وتتهدك هذه النصوص الواجبات المترتبة على لبنان بموجب القانون الدولي لضمان الحق في تقديم استئناف.¹⁸

المطالبات بإجراء تحقيق دولي

دعا ضحايا الانفجار وأقرباؤهم جهاً إلى إجراء تحقيق دولي معبّرين عن عدم ثقتهم بالآليات المحلية. ومثلهم، دعت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيقات دولية.¹⁹ وقد رفضت السلطات اللبنانية - ومن ضمنها الرئيس ميشال عون - هذه الدعوة. وشدد خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على الحاجة لإجراء تحقيقات مستقلة والإصغاء لدعوات الضحايا بوجوب المساءلة.

شارك بول نجار والد الطفلة ألكسندرا نجار البالغة من العمر ثلاث سنوات والتي قُتلت في الانفجار - في مؤتمر صحفي عقده مع أهالي لضحايا آخرين، في 14 أغسطس/آب ودعوا فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إطلاق تحقيق دولي. وقال: "نريد تحقيقاً دولياً. ونريد أن يتوقف زعمائنا عن اللعب بارواحنا كأننا كأننا أحجار في لعبة الشطرنج. ونريد أن نعرف من قتل أحياءنا".²⁰

وقال بول نجار لمنظمة العفو الدولية: "أنا وزوجتي ما زلنا في لبنان. نحن في حالة حداد ... نحتاج إلى إيجاد أفضل وسيلة لتحقيق المساءلة والعدالة ليس من أجلنا فحسب بل من أجل جميع الجرحى وأولئك الذين خسروا منازلهم وممتلكاتهم. ونحن نعرف جميعاً بأن التحقيق المحلي لن يسفر عن شيء".²¹

¹¹ المادة 357 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

¹² المادة 360 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

¹³ المادة 20 من الدستور اللبناني. المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹⁴ المبدأ الخامس من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية.

¹⁵ الوكالة الوطنية للإعلام، إجراء جلسات التحقيق المقررة اليوم مع الوزراء في تفجير المرفأ، 14 أغسطس/آب 2020، [http://nna-leb.gov.lb/ar/show-](http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/496776/)

¹⁶ نصت وثيقة الوفاق الوطني الموقعة في الطائف بالملكة العربية السعودية في أكتوبر/تشرين الأول 1989 ووضع حد للنزاع المسلح اللبناني عام 1975 - 1990 على تشكيل المجلس الأعلى المولج بمحاكمة الرؤساء والوزراء مستشهدة بالمادة 80 من الدستور.

¹⁷ المادتان 366 و367 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

¹⁸ المادة 14(5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹⁹ منظمة العفو الدولية، لبنان: يجب التحقيق في انفجار بيروت بصورة مستقلة، (بيان صحفي، 5 أغسطس/آب).

²⁰ دي بي إيه، "أسر ضحايا انفجار بيروت تحت على إجراء تحقيق دولي"، 14 أغسطس/آب 2020، [www.dpa-international.com/topic/families-beirut-blast-](http://www.dpa-international.com/topic/families-beirut-blast-victims-push-international-probe-urn%3Anewsml%3Adpa.com%3A20090101%3A200814-99-167266)

(بالإنجليزية) [victims-push-international-probe-urn%3Anewsml%3Adpa.com%3A20090101%3A200814-99-167266](http://www.dpa-international.com/topic/families-beirut-blast-victims-push-international-probe-urn%3Anewsml%3Adpa.com%3A20090101%3A200814-99-167266)

²¹ مقابلة هاتفية مع بول نجار، 24 أغسطس/آب 2020.

كانت سهام تكيان- 67 عاماً - تعيش فوق متجر البقالة الذي تديره منذ 37 عاماً في مار مخايل، أحد أقدم أحياء بيروت ومن أقربها إلى المرفأ. وقد دمر الانفجار بيتها ومتجرها، وأصيبت هي بجروح متعددة من جراء الانفجار.

وقالت لمنظمة العفو الدولية: "لقد خسرت كل شيء، الأبواب، والنوافذ، والأثاث، والثياب - كل شيء دُمّر ومُزّق، وانفجر منزلي. ولا يهمني من فعل ذلك أو كيف حدث، لكنني أعرف أن الدولة احتفظت بالمتفجرات بين منازلنا وهي على يقين من أنها قد تنفجر وتدمر الأحياء، والمستشفيات، والأرواح، وأرواحنا ... لن أتمكن من الوثوق بهذه الدولة أبداً".²²

نامت سهام تكيان وزوجها طوال ست ليالٍ متتالية في الشارع أمام متجرها عقب الانفجار. وقالت لمنظمة العفو الدولية: "نصحتني الناس بأن أجد مكاناً نبيت فيه، لكنني لم أستطع ترك أغراضنا وحياتنا في العراء، وبقينا هناك، لكن هناك شباب من المنطقة لم يستحمل رؤيتنا على هذه الحال، فأتى على نفقته بأحد الأشخاص كي يصلح باب المحل الحديدي. انتقلنا حينها إلى الداخل".

وأشارت إلى أن المصدر الوحيد للدعم الذي حصلت عليه أتى من الأصدقاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة. أما ما يتعلق بالدولة فكما قالت: "لا أريد أن أسمع شيئاً عنها. فكيف يمكنني أن أثق بدولة فجرت شعبها؟ كان يمكن أن ألقى حتفي. والأشخاص الذين ماتوا ليسوا شهداء، بل ضحايا هذه الدولة!".

ولا تتق سهام تكيان بالتحقيق المحلي أيضاً. وقالت: "منذ وقوع الانفجار وحتى الآن، لا شيء فعلوه أو قالوه يبدو مقنعاً. وأنا لست غبية إلى حد تصديق أن بضعة شباب كانوا يصلحون باب العنبر هم الذين تسببوا بالانفجار! هم [الدولة] مجرمون، ولا يقبلون تحمّل مسؤولية ما فعلوه".

وقد حثت ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السلطات اللبنانية على الإصغاء لأصوات الذين تضرروا من الانفجار. فقالت في 7 أغسطس/آب إنه: " يجب الإصغاء بإمعان إلى مطالب الضحايا بمساءلة الجناة، بما في ذلك عبر تحقيق محايد ومستقل وشامل وشفاف في الأسباب التي أدت إلى الانفجار".²³

وردت مجموعة من 38 خبيراً لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة صدى هذه المناشدة في بيان مشترك أصدره في 13 أغسطس/آب وساندوا فيه " الدعوات لإجراء تحقيق سريع ونزيه ومستقل ويتمتع بمصداقية وفق ما تنصّ عليه مبادئ حقوق الإنسان". وشددت على أنه " حماية التحقيق من أي تأثير غير ضروري ومنحه ولاية قويّة وواسعة النطاق للتحقيق بفعالية في أي إخفاقات منهجية ارتكبتها السلطات والمؤسسات اللبنانية على مستوى حماية حقوق الإنسان". وعرضت أيضاً "التعاون مع السلطات اللبنانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال دعم أي تحقيق في المستقبل من أجل التخفيف من الأضرار الناجمة عن هذه الكارثة، وضمان المساءلة"²⁴

نتائج وتوصيات

تري منظمة العفو الدولية أن الخطوات التي اتخذتها السلطات اللبنانية حتى الآن للتحقيق في الانفجار الهائل الذي دمر بيروت، في 4 أغسطس/آب، لا تفي بالعرض بتاتاً؛ لأنها تعتمد على عمليات معيبة ليست مستقلة ولا نزيهة. وبصورة أعم لديها بواعث قلق جدية تتعلق بقدرة السلطات اللبنانية على ضمان حق الضحايا في الحقيقة، والعدالة، وسبل الانتصاف واستعدادها لذلك بالنظر إلى خبرة عقود من الإفلات من العقاب في البلاد وإلى حجم المأساة؛

لذا تكرر منظمة العفو الدولية دعوتها لإنشاء آلية دولية مستقلة وحيادية لتقصي الحقائق، وتفويضها لتحديد المسؤوليات المتعلقة بالانفجار وما نجم عنه من وفيات، وإصابات، وتدمير، ونشر النتائج التي تتوصل إليها على الملأ.

²² مقابلة هاتفية مع سهام تكيان، 24 أغسطس/آب 2020.

²³ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إحاطة إعلامية بشأن لبنان، 7 أغسطس/آب 2020،

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26153&LangID=A>.

²⁴ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة يدعون إلى العدالة والمساءلة رداً على انفجار بيروت، 13 أغسطس/آب 2020، <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26163&LangID=A>.